نظام
الحكم
الأصلح

الباب الثالث
نظام الحكم في الإسلام

كغيره من مكونات الرسالة الخاتمة يهدف نظام الحكم في الرسالة الخاتمة لتحقيق حرية وكرامة الإنسان والإصلاح في الأرض ومحاربة الفساد فيها ، والتعايش السلمي بين الناس على مستويات : إن أكرمكم عند الله اتقاكم وكلكم لآدم وآدم من تراب ومن شاء فا ليؤمن ومن شاء فا ليكفر .. ، ويتأسس نظام الحكم في الرسالة الخاتمة على المسئولية والنظام والانضباط والمنهج العلمي ، ويخضع في تطوره لارتباط مستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم .

التأسيس العلمي لنظام الحكم في الإسلام :

في سور ة العلق ، وبعد الأساس و التأسيس العلمي للرسالة الخاتمة ، ورد الأساس والتأسيس العلمي لنظام الحُكم فيها في الآيات السادسة والسابعة ، ولكن على خلاف أُسلوب و روح الآيات التعليمية السابقة ، جاءت الألفاظ الم دوية والتحذير بأعلى النبرات من بعض أهم صفات وخصائص الإنسان وأحد أهم القوانين التي تحكمه : ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧ ﴾ [العلق] ، ويتكامل مع : ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝٣٧ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝٣٨ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٣٩ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١ ﴾ [النازعات] ، و ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝١٥ ﴾ [البقرة] ، ﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ﴾ [المائدة: 64] ، وجاء الحسم: ﴿ ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ۝١١ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ۝١٢ ﴾ [الفجر] ، وتنتهي المنظومة باقتران الفساد في الأرض بسفك الدماء : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٠ ﴾ [البقرة] ، وبذلك تكون المتلازمة : استغناء الإنسان يؤدى إلى الطغيان الذي يودى إلى الفساد في الأرض وسفك الدماء، وبذلك يكون كل ما يؤدي للاستغناء والطغيان فهو مرفوض ، وقد نهى الله سبحانه وتعالى رسوله عن السيطرة ،و عن جذور الداء وخصائص ومواصفات حملته : ﴿ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦ ﴾ [العلق] ،

ومعلوم أن الكذب متعمد ، أما الخطأ فغالبا ما يكون غير متعمد ، لكن النص القرآني مع دقته المتناهية ، أو قد يكون بسبب دقته المتناهية ، لم يفرق بينهما في هذه الحالة الاستثنائية ، و قد يكون ذلك لأن الخطأ في هذه الحالة ينتج عن تراكم أكاذيب و انحرافات وسلبيات يمكن تفاديها ، وقد يكون الخطأ في الأمور التي تخص الشخص في ذات نفسه يختلف عما يرتكبه الفرد في حق الجماعة ، لأن الأصل فيما يخص الجماعة أن يكون القرار فيه للجماعة ، ولذلك لا تتحمل مسؤوليته ناصية واحدة ، وقد يكون ذلك لأن ال تأثير المُشترك لهاتين الصفتين في هذه الحالة يمكن أن يعطل وسائل وآليات التعامل في حالات الخلاف والتنازع ، وينسف الحكمة من خلق الإنسان وخلافته وكرامته وحريته .. ، ويهدم الأساس والتأسيس العلمي لرسالة الإسلام الخاتمة و لنظام الحكم في ها ، مما يُعرض أهداف و مقومات ومكونات الرسالة للانحراف والتزييف ، وهو ما ظل يحدث بعد الانقلاب على الخلافة الراشدة ،و حتى اليوم.

﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾ ﴾ [البقرة]، وقد يكون من أفضال الله سبحانه وتعالى على العالمين في الرسالة الخاتمة ما ورد فيها من معلومات وتعليمات عن نظام الحكم وملحقاته ، ووسائل وآليات لدفع الناس بعضهم ببعض بالطرق العلمية والحضارية السلمية .. ، و بالشدة ، والعنف العنيف والقتل إذا لزم الأمر.

والقيام بأمر التأسيس العلمي لنظام الحكم في الإسلام يحتاج للبحوث والدراسات الدائمة في مختلف أبواب المعرفة .

***

تشريع نظام الحكم في الإسلام :

ظروف الحياة الطبيعية هي التي أوجدت الشورى لفض النزاعات وتوفير ضروريات الحياة ولفرض الأمن والنظام... ، وأضافت رسالة الإسلام الخاتمة العلم والتعلم لحاجات الإنسان الحيوية والزكاة والصدقات كوسيلة لإعادة توزيع الثروة ومورد مالي للأفراد والجماعة .. وكل ذلك وغيره من الأعمال الصالحة : ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣﴾ [العصر] ، مما يشير إلى أن الإنسان المؤمن في خسر ما لم يعمل الخيرات والصالحات ويتواصوا بالحق وبالصبر ، وكل هذه الصفات التي عليها يتقرر مصير الإنسان مرتبطة بالآخرين ونظام الحكم، وبتأكيد رسالة الإسلام الخاتمة على حريات وكرامة وحقوق الإنسان والتعايش السلمي الشامل بين كل البشر ، على مستوى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ، وبمتطلبات نظامها التعليمي والاقتصادي والاجتماعي والعدلي .. ، تكون قد أحدثت نقلة نوعية في حياة المجتمعات الإنسانية تعجز أنظمة الحكم السابقة عن التعامل الايجابي معها ، لذلك تحتاج أن تواكبها نقلة نوعية في تصميم وتسيير أنظمة الحكم التي ستستمر وتتطور حتى نهاية حياة الإنسان على الأرض ، ولهذا ولغيره وضعت الرسالة الخاتمة نظام الحكم الخاص بها ، ووفرت له ما يلزمه من معلومات وتعليمات وأعلى مستوى من درجات الإلزام ، ويرتكز تشريع هذا النظام ووسائل وآليات تطبيقه في حياة الرسول محمد ﷺ وللأمة من بعده على ثلاثة محاور وهي :نظام الشورى وطاعة أُولى الأمر والتعامل في حالات التنازع.

يخضع نظام الحكم في الإسلام للأساس والتأسيس العلمي للرسالة الخاتمة ، والأساس والتأسيس العلمي لنظام الحكم الوارد فيها ، وللارتباط المتحرك بين مستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم وما ينجم عنه من استقامة نسبية للصراط ، ودفع الناس بعضهم ببعض ، ويتكامل مع بقية مكونات الرسالة ، وبما

أن هذه المحددات مرتبطة بمستوى التطور العلمي والمدني والحضاري الذي تحققه البشرية ، لذلك فهو أيضا في حالة تحول وتطور دائمة.

نظام الحكم في عهد الرسول محمد ﷺ :

من خصوصيات الرسول محمد ﷺ ونظام الحكم في عهده غير القابل للاستمرار ولا للتكرار :

أن الله سبحانه وتعالى هو الذي أختار الرسول وأنزل عليه الوحي والقرآن ، وهو الذي يراقبه ويوجهه ويحاسبه .. ، وأن الرسول محمد ﷺ هو مبلغ للتشريع عن الله سبحانه وتعالى وشارحاً ومفصلاً له ، وهو المؤسس للدولة و ولي أمر الجماعة، والقائم على إدارة شئونها العامة : الدينية والسياسية والإدارية والقضائية .. ، وسنتحدث عن محاور نظام الحكم الثلاثة في فترة الرسول محمد ﷺ بهذا الترتيب لخصوصيتها ولأنه الأنسب في هذه الحالة :طاعة ولي الأمر والشورى والتعامل في حالات التنازع :

طاعة ولي الأمر :

صاحب الأمر ، أو الجهة السيادية إذا جاز التعبير ، في حالة ولاية الرسول محمد ﷺ لأمر أتباعه هو الله سبحانه وتعالى والرسول محمد ﷺ ، وذلك للأوامر الواردة في القرآن الكريم للذين آمنوا بطاعة الله وطاعة الرسول ، ولأن ولاية أمر الجماعة في الجوانب الإدارية والتنفيذية ، في الحرب والسلام ، كلها من ضمن شئون الرسالة ، وحتى بعض الجوانب الشخصية في حياة الرسول محمد ﷺ منها ما يتبع شئون الرسالة والإشراف الإلهي المباشر ،كما أن النبي و الرسول محمد ﷺ يتلقى معلومات وتعليمات من الله سبحانه وتعالى قد تأمره بتجاوز رغباته الشخصية وما يجمع عليه صحابته ، وما قد يتعارض مع أحكام وتشريعات القرآن الملزمة لعامة المسلمين ، وكان له ، أو عليه ، أن يقتل بدون محاكمة، وأن يحارب

ويغزو ويسالم .. ، وأن يقتل الزاني المحصن وإن كان صريح القرآن يأمر بالجد ، وقد جاء أن الرسول محمد ﷺ قد استرق بعض أسرى الحرب مع ما جاء في القرآن الكريم من أمر صريح بإطلاقهم في نهاية الحرب بمقابل أو بدونه .. ، وللتعامل مع مثل هذه الخلافات نحتاج للبحوث والدراسات عن : فترة الرسول محمد ﷺ والوضع الدائم للأمة من بعده ، وعن نظام التعامل في حالات الخلافات والنزاعات التابعة لنظام الشورى وولاية الأمر وملحقاته .

و يحتاج التمييز بين خصوصيات الرسول محمد ﷺ في ذات نفسه وبين سنته التشريعية للمؤمنين الواجبة الإتباع من بعده إلى مراجعة وتدقيق بعد الخلط المتعمد وغير المتعمد الذي حدث.

الشورى :

جاء الأمر بالشورى للرسول محمد ﷺ في : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [آل عمران] ، وبما أن التشريع من الله سبحانه وتعالى ، فإن الرسول محمد ﷺ شارح ومفصل ومنفذ ومعلم له ، لذلك تنحصر شورى الرسول محمد ﷺ للجماعة في الجوانب التنفيذية في السلم والحرب ، وحتى في هذه الحدود فإن الشورى غير ملزمة للرسول صلى الله عليه وسلم ، حتى في حالات الخلاف والتنازع ، لأن الجانب التنفيذي الذي يتولاه الرسول هو امتداد لمهام الرسالة وتحت الرقابة الإلهية .

حالة التنازع :

نفهم من التنازع بأنه حالة أكبر وأخطر من الخلاف ، وغالبا ما يكون التنازع بين جماعات شبه متساوية في الحقوق والواجبات والقدرات ... ، وهذا غير وارد في حالة طرفين أحدهما الله سبحانه وتعالى ورسوله الأمين .

على ما تقدم قد يمكننا القول بأن : مما يميز فترة ولاية الرسول محمد ﷺ للأمر هي: أن الله سبحانه وتعالى ، صاحب الشأن الأعظم ، وهو الذي اختار محمد ﷺ كرسول وولي أمر ، ومع ذلك : ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الغاشية]، ولأن الأمر والحكم لله سبحنه وتعالى ، وهو الذي يوجهه ويراقبه ويحاسبه، وعليه مشاورة جماعته في الأمر ، ولكنها شورى غير ملزمة،و كل ذلك غير قابل للتكرار.

نظام الحكم لجماعة المسلمين :

مما يترتب على انتقال الرسول محمد ﷺ للدار الآخرة : توقف الوحي والرقابة الإلهية المباشرة وتلقي بشر معلومات وتعليمات من الله سبحانه وتعالى كما كان يحدث في حياة الرسول محمد ﷺ ، وبالتالي أصبحت مخاطبة الله سبحانه وتعالى العامة والمباشرة للإنسانية هي القرآن الكريم، وبذلك تكون سيرة وأقوال وسنة رسول الله الأمين هي النموذج العملي لتطبيقها بقدرات وحاجات تلك الفترة ، ولم تعد الأحكام الخاصة التي أمر بها أو نفذها الرسول محمد ﷺ، والتي قد تتعارض مع نصوص القرآن الكريم، لم تعد ملزمة للمؤمنين من بعده لأنها ظرفية ووقتية ومن الله سبحانه وتعالى.

في حديثنا عن نظام الحكم في فترة الرسول محمد ﷺ ، كان ترتيب ولاية الأمر هو الأول ، ومن بعده الشورى ثم التنازع ،لأسباب منها : أن التشريع وولاية الأمر في تلك الحالة فكانت لله وللرسول ، ومن ثم فإن الشورى والتعامل في حالات التنازع يتبعان أيضا لنفس السلطات تشريعيا وتنفيذيا ، أما بعد فترة الرسول محمد ﷺ ، ومع الأمر الدائم للذين آمنوا بطاعة الله سبحانه وتعالى ورسوله محمد ﷺ ، فقد نص القرآن الكريم بأن أمرهم شورى بينهم ، وبذلك تكون الجماعة هي صاحبة الأمر والصلاحيات ، أو الجهة السيادية ، التي لها حق القرار في الشئون العامة للناس . وعلى ذلك تكون الشورى هي وسيلة الجماعة وآليتها لتسيير النظام

، وهي التي تقرر صلاحيات ولي الأمر والتعامل في حالات التنازع ، وقد يكون ولي الأمر طرفا في بعض حالات التنازع ، وعلى ذلك يكون الترتيب التنازلي : نظام الشورى أولا ، ثم التعامل في حالات التنازع ، وأخيرا طاعة ولي الأمر .

الشورى لجماعة المسلمين :

﴿ فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ [الشورى].

ونشير إلى أن ما جاء من معلومات في الآيات السابقة عن صفات وخصائص جماعة الذين آمنوا يتناسب مع مستوى قدرات وحاجات الإنسان المسلم متوسط الذكاء ، وهم الغالبية العظمى من الناس ، حسب تقسيم مستوى الذكاء الطبيعي للناس، والذين قد تتجاوز نسبتهم أل 90٪ من جملة العينة ، وبهذا تكون هي المؤهلة والملزمة بأن يكون أمرهم شورى بينهم ، وهي صاحبة السيادة والمصلحة والسلطة والقرار .. ، ولا يتناقض ذلك مع وجود وتميز أصحاب القدرات العلمية والعقلية والإدارية .. العالية ، ولا مع من يقول بأن «الحاكمية لله»، بل يتطابق معها.

بعد فترة الرسول محمد ﷺ تكون مسألة شروح وتفاسير الشورى ، وما يمكن استنباطه وتطبيقه ، يخضع لفكر وتفكر وقرار الجماعة.

و عن ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ :

أمرهم : هي الأمور التي تهم كل أفراد الجماعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، والتي تترتب عليها منافع أو أضرار لأفراد الجماعة المعنية ، وعلى رأسها الإطعام من الجوع والأمن من الخوف والعلم والتعلم .. ، وبما أن الدولة الحديثة تشمل ،

بنسب متفاوتة ، مختلف القوميات والقبائل والديانات والعادات والمهن ... وغيرها ، ولكل منهم أمور خاصة به ، ومنها ما يتشارك فيه مع غيره ، وعلى هذا الجانب ، وعلى غيره ، تحدد الأمور ومستوياتها ، وقد يكون من أهم الأمور التي تهم عامة المسلمين في الأرض في هذا الزمان هي الخلافات الدينية والمذهبية والسياسية .. الدامية بينهم ، وبما أنه لا توجد حكومات إسلامية راشدة توفر القدر الكافي من الحريات لبحث ودراسة هذه الخلافات ، فقد تتيسر للمهتمين بهذا الأمر أماكن ووسائل خارج الدول الإسلامية.

شورى : الشورى هي محاولة استخراج المادة أو الشيء المطلوب في حالته النقية من بين أخلاط أخرى ، كما يقال عن استخلاص عسل النحل ، وعلى شكل ومستويات تصنيف الأمور يكون شكل ومستوى التشاور فيها ، وشكل ومستوى نتائج الشورى .

بينهم : حق وواجب على كل أفراد الجماعات المشاركة وتحمل المسئولية في أُمور الجماعة التشريعية والتنظيمية والتنفيذية والتخطيط و الإشراف والرقابة ...، وعلى مثل ما كانت عليه حالة الأمر والشورى ، يكون شكل ومستوى المعنيين بأمر الشورى والمشاركين فيه .

أمرهم شورى بينهم :

من البداية يظهر التركيز على التعامل المباشر مع الأمر ، أو الأمور ، التي تتشارك الجماعة في الاهتمام بها والسعي لإنجازها ، وعلى طبيعة هذا الأمر ، أو الأمور ، يتم وضع النظام والوسائل التي تصلح لتحقيق الهدف ، أو الأهداف ، وفي حالة نظام الحكم يفترض تحديد الأمور والمهام والكيفية التي يتم بها تحقيق الأهداف ، على أن تخضع لنظام الشورى وملحقاته ، وبما أن هذه العناصر متغيرة، فيفترض أن يقابلها تغيير مناظر، بنفس المستوى ، في هيكلة وتصميم نظام الحكم.

الشورى والتشاور المقصود هو مستوى عال من النقاش والحوار المنظم حول الأمور ذات الاهتمام المشترك داخل نطاق الجماعة المعنية ، و الذي يفضي إلى الدراسات وجمع المعلومات و استخلاص أفضل النتائج وطرح ما لا خير فيه واتخاذ القرارات، وبذلك يمكن القول بأن الشورى هي نظام ووس ائل وآلي ات يهدف لجعل صلاحيات التعامل مع الأمور ذات الاهتمام المشترك للجماعة بيد كل أفراد الجماعة ، وهي التي تضع خطط وتصميم نظام الشورى، وتصميم نظام الحكم وتسييره ومراقبته ومراجعته وتطويره ، وهي البديل عن استعمال القوة أو الوراثة أو التسلط والقهر .. ، وهي التي تقرر في خلافات وبدائل فتاوى العلماء وفكر المفكرين .. ، والجماعة هي صاحبة الحق في إعادة النظر في أحكامها وقراراتها السابقة، كما أن نظام الشورى يتكامل مع كرامة وحرية وإرادة الإنسان وخلافته على الأرض، ومع مكونات الرسالة الخاتمة الأخرى.

و يخضع نظام الشورى للأساس والتأسيس العلمي للرسالة الخاتمة ، ولقانون الارتباط المتحرك لمستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم ، وبذلك يتطور نظام الشورى مع تطور قدرات وحاجات الجماعة ، ومع تدرج مراحل المسيرة البشرية . ونظام الشورى بهذا الشكل يوفر أفضل الفرص والبدائل للتعامل مع كل أمور الناس وعلى كل مستوياتها ولكل المجموعات السكانية والبشرية جمعها .

التنازع :

التعامل في حالات التنازع هو المحور الثاني في نظام الحكم في الإسلام ، والتنازع هو شدة الخلاف بين جماعات فيما بينها ، أو بين جماعة أو جماعات مع السلطة وولى الأمر .. ، وقد وجد حظه الأوفى من الاهتمام كأحد الأساسات أو الركائز التي يقوم عليها النظام وكمؤشر أو بوصلة لرشاد أو انحراف نظام الحكم ومكونات الرسالة الأخرى .

قطعت المسيرة البشرية أشواطا في التعامل مع الخلاف والتنازع ، من استحالة التعايش السلمي مع الخلاف بين ابني آدم ، وبين الذين يؤمنون بالله والذين لا يؤمنون في الرسالات السماوية الأولى ، مرورا بالتعايش السلمي الهش في مرحلة الرسالات اليهودية وقد تضاعفت أهمية هذا الجانب في رسالة الإسلام الخاتمة التي تدعو للتعايش السلمي بين كل أديان وأعراق المجتمعات الإنسانية .

طاعة ولي الأمر :

الأمر بطاعة ولي الأمر هو المكون الثالث من نظام الحكم في الإسلام ، ونظام الشورى وولاية الأمر تشمل كل المستويات في الجماعة أو الدولة ، وجاء الأمر في الآية (59)من سورة النساء ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾.

معلوم أن الإيمان بالرسالات السماوية يقوم على طاعة الله وطاعة الرسول ، لذلك فإن تكرار توجيه الأمر لجماعة المؤمنين بالرسالة الخاتمة وتذكيرهم بطاعة الله وطاعة الرسول في هذه الحالة ،عندما قررت أن يكون لهم ولى أمر: أن تفرد الطاعة لله والرسول فقط وأن يتحمل كل فرد من الجماعة مسئوليته شخصيا ، كاملة ومباشرة ، فلا طاعة في هذه الحالة لمذهب ولا حزب ولا تنظيم ولا فقيه ولا شيخ ولا زعيم ولا سيد ... ، ثم أضافت الآية طاعة أُولى الأمر بواو عطف تأكيد على دونية مستوى طاعة ولى الأمر وتقييدها بطاعة الله والرسول ، وحصرها فيما لا تنازع حوله مما يعني التعطيل الكلي أو الجزئي وقد يكون الخيار في ذلك للنظام وللجماعة ، وكل ذلك يعنى أن كامل السلطة والصلاحيات بيد جماعة الذين آمنوا ، وهي التي تقرر أن يكون لهم نظام حكم يتأسس على مكونات الرسالة الخاتمة ونظام الحكم فيها ، وأن الجماعة هي التي تضع النظام ووسائل وآليات تسييره وضوابطه .. ، وتتكامل الآيات السابقة مع : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ

وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾ [النساء] ، ونتج عن هذا التكامل: بعد التأكيد على أن القرآن هو كلام الله مما يشير إلى أن رد الأمر إلى الله في الآية (59) من سورة النساء هو الرجوع إلى القرآن والرسول وأولى الأمر ، وبعد ذلك : ﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ ، مما يشير إلى أن النظام وولاية الأمر تتضمن مؤسسة ، أو مؤسسات من بينها فرع أو جهاز يحتوي على مفكرين وعلماء للبحث والدراسة والاستنباط .

و نستنتج من « ولى الأمر منكم » أن ولى الأمر أحد أفراد الجماعة ، وهي التي تختاره ، وله ما لهم وعليه ما عليهم ، كما يعني أن ولى أمر المسلمين بعد الرسول محمد ﷺ مسئول أمام الجماعة صاحبة الشأن ، وبذلك يختلف شكل ومضمون ولآية الأمر في عهد الرسول محمد ﷺ المسئول أمام الله سبحانه وتعالى ، وهو صاحب الشأن ، وهذا تأكيد بأن السيادة للجماعة أو الشعب ، وليس لولى الأمر فيها أن يعزم ، بمعنى أن يتخذ القرار ، في حالات التنازع كما كان يفعل الرسول محمد ﷺ .

نظام الحكم بعد الرسول محمد ﷺ

مما تقدم يتأكد لنا حق وواجب الجماعة بعد الرسول محمد ﷺ في تصميم نظام الحكم و تعيين ولا ة الأمر وتحديد صلاحياته م ومراقبته م ومحاسبته م وعزلهم ، وبذلك تكون الجماعة وسلطتها هي الأصل و كل السلطات والصلاحيات الأخرى تابعة لها ، وأن التعامل في حالات التنازع أخطر وأكبر من قدرات ولي الأمر والحاكم ..، ويشير تعطيل صلاحيات ولي الأمر في حالة التنازع بالضرورة إلى وسائل وآليات للتعامل مع الحالات المتنازع حولها ، وأن تشتمل تصاميم نظام الحكم على تفاصيل التعامل في حالة تعطيل صلاحيات ولي الأمر

ووضع البدائل أثناء الفترات الانتقالية.

من أهم مقومات نظام الحكم عند المسلمين بعد الرسول محمد ﷺ نزع سلطة وصلاحيات ولي الأمر في حالات التنازع، والتي قد يكون طرفا فيها ، وقد يتعرض للطرد والمحاسبة ، وبعد الأمر الصارم للذين آمنوا بإفراد الطاعة لله والرسول فقط ، في أول الآية ليتحمل الفرد المسلم مسئوليته الكاملة .. ، جاء الأمر بتعطيل طاعة ولي الأمر في حالات التنازع ، ورد الموضوع المتنازع فيه إلى الله وإلى الرسول ، وتشير حالة التنازع المذكورة وحسمها بنزع صلاحيات ولي الأمر إلى وجود حريات وحراك وحوارات .. ، وما يحتاج له ذلك ويتبعه من ترتيبات ونظام وإدارة وعلماء ومفكرين .. ، وربما أماكن للاجتماعات مخصصة أو عامة ، كما يعني رد الأمر لله والرسول عند المؤمنين بالرسالة الخاتمة أن ما يتوفر بالرجوع لله سبحانه وتعالى ورسوله الأمين يتضمن حلول ومعالجات لكل أشكال وأنواع وأسباب ومستويات التنازع بين أفراد وفرق وطوائف المسلمين فيما بينهم أو مع غيرهم ، كما يشير لحاجة الجماعة لجهاز إداري بقدرات وصلاحيات تمكنه من التعامل مع مختلف أسباب وحالات التنازع ، ومن تولي الأمر ونزع صلاحيات ولي الأمر وعزله ومحاسبته ، ومع أن الأمر بطاعة ولي الأمر جاء مسبوقاً ومقيداً بطاعة الله والرسول مما يعني ضمنياً أن كل ذلك ينطبق على حالة التنازع ، إلا أن النص أضاف بعد الأمر برد الأمر لله والرسول في حالات التنازع تحذيرا آخر بخطوط فاصلة حمراء : ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾، ويشير هذا النص ضمنيا إلى أن عدم التزام ولي الأمر وجماعة المسلمين في حالة تطبيق نظام الحكم في الإسلام بتعطيل ، كل أو بعض ، صلاحيات ولي الأمر ورد الأمر لله والرسول في حالة التنازع على أنه خروج على الأمر الصريح المغلظ الاستثنائي بطاعة الله وطاعة الرسول،مما قد يعني خروجهم من دائرة المؤمنين بالرسالة الخاتمة لجهلهم بما يدعون الإيمان به أو لرفضهم الالتزام بأحد أهم

التعليمات والأوامر الواردة في هذه الرسالة ، لذلك يهددهم بالخروج من الدائرة الأكبر لكل الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ويعملون الصالحات من كل الديانات والملل والنحل : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأنعام] ، ولإضافة كسب الخير للإيمان يفترض أن تكون بالواو ، ومعلوم أن (أو) تستعمل في حالة البديل ، وقد لا تكون البدائل متساوية ، وفي هذه الحالة هي قطعا غير متساوية ، لذلك قد تكوم (أو) في هذه الحالة إشارة إلى رفع مستوى أهمية عمل الخير لمستوى الإيمان وإضافته له ، ومما يدعم ذلك : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة] ، مما يعني أن تصنيف جماعة المؤمنين بالرسالة الخاتمة بأنهم من الذين يكسبون في إيمانهم خير والذين يعملون الصالحات مقيد بتنفيذ هذا الأمر ، كما يعني ذهاب عمل المؤمنين بالرسالة الخاتمة للصالحات بغير تنفيذ هذا الأمر هباء منثورا ، وأن الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وعملوا الصالحات من اليهود والنصارى والصابئين أفضل حالا وأكثر قبولا عند ربهم من المؤمنين بالله واليوم الآخر والرسالة الخاتمة ويطيعون الله ويطيعون الرسول محمد ولا يلتزمون بتطبيق هذا الأمر ، ويخرج عدم الالتزام بتنفيذ هذا الأمر المؤمنين بالرسالة الخاتمة من دائرة الذين يعملون الصالحات ودائرة الذين يكسبون في إيمانهم خير، مما قد يعني ضمنيا عدم جدوى إيمانهم وطاعتهم لله والرسول في كل الأوامر والنواهي الأخرى الواردة فيها وأن سلبيات ومفاسد محاولات تطبيق نظام حكم إسلامي بغير الالتزام الصارم بهذا الأمر قد تتجاوز ما قد ينجم عنه من خير وأعمال صالحة،لذلك فإن هذا التهديد يؤكد على الإلزام المطلق بتطبيق هذا الأمر، بلا شرط استطاعة ولا غيره من الشروط، كما أن هذا الإلزام المطلق بتنفيذ

الأمر يتجاوز مستوى الإلزام بطاعة الله سبحانه وتعالى وطاعة الرسول محمد ﷺ لأنها نسبية ومقيدة بالاستطاعة : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [التغابن]، ولأنها لتحقيق مصالح المؤمنين في الدنيا والآخرة ، وقد يكون من بين هذه المصالح ما لا جدوى ونفع فيه أو (و) ما لا يمكن تحقيقه إلا بوجود نظام حكم إسلامي صالح وراشد ، وفي حالات أنظمة البغي والفساد والدكتاتوريات بمسميات إسلامية قد تضيع الحكمة أو الغاية من الأمر بطاعة الله وطاعة الرسول ، وقد يشمل ذلك الزكاة والحج والمنظومة الأخلاقية والعقوبات الشرعية .. غيرهما ، وقد يكون لبعض الطاعات نتائج عكسية كما هي الحال في أنظمة البغي والفساد بمسميات إسلامية، وتلقائيا يتضمن ويقود هذا المستوى الاستثنائي من الإلزام بكل هذه التفاصيل لنظام الحكم الإسلامي والتعامل في حالات التنازع مستوى مناظر للإلزام بمنهج وخطوط سير للمحافظة الدائمة على وحدة المؤمنين بالرسالة الخاتمة وحل نزاعاتهم البينية ، يكاد أن يستحيل خروجهم عليها ،إن كانوا مؤمنين، كما يتبعه ميزان ومقياس لمستوى إسلام ومصداقية وصلاح أنظمة الحكم والجماعات والطوائف والفرق الإسلامية ، ويتضمن إشارة إلى ما قد ينجم عن التقصير والانحراف في تنفيذ هذا الأمر من فساد في الأرض وسفك دماء بمستويات قد تشكل تعديا على المشروع الإنساني والمسيرة البشرية، وهو ما يمكن إضافته إلى ما سبق ذكره عن المتلازمة : استغناء الإنسان يؤدى إلى الطغيان الذي يودى إلى الفساد في الأرض وسفك الدماء، وقد يتناسب مستوى ما قد ينجم من سلبيات ومخاطر عدم الالتزام بتطبيق هذا الأمر مع تدرج مراحل المسيرة البشرية وما يتحقق من تطور مدني وحضاري ومستوى تأثير أنظمة الحكم على الشعوب والتحكم فيها والعلاقات بين شعوب العالم ، وبذلك يتفاوت مستوى تلك السلبيات والمخاطر في العصور الماضية بعد الانقلاب الأموي عنه في هذا

العصر ، وستواصل مستويات الارتفاع بمعدلات متزايدة في المستقبل القريب .

و السؤال الذي يفرض نفسه : لماذا كل هذه الدقة والتفاصيل عن هذا الجانب في مكونات الرسالة الخاتمة وهذا المستوى غير المسبوق ولا المتبوع من قوة إلزام هذا الأمر ؟ وقد يكون ذلك لأن هذا الأمر يشكل ، في هذا الزمان خاصة ، المحور الذي تدور حوله كل أو معظم مكونات ومقومات حياة المسلمين الدينية والدنيوية وانعكاسها على شعوب ودول العالم ، وقد تحتاج بعض جوانب الإجابة إلى أبحاث ودراسات عن أهداف وغايات رسالة الإسلام الخاتمة ومستوى النظام المطلوب فيها ومستويات العلم والتعلم والتحضر والتمدن والعلاقات الإنسانية في مختلف مراحل المسيرة البشرية المتعاقبة بعد الرسالة الخاتمة ، وفوق ذلك قدرها ومكانتها في المشروع الإنساني ، وما قد يترتب على تجاهل هذا الأمر أو التفريط فيه من تبعات وأحكام ، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة:32] ، وقد يكون في المساواة بين قتل النفس والفساد في الأرض في هذه الحالة التي قد تعني أو تشير إلى مستوى من الصلاحية أو التشريع للإفراد بقتل من تأكد فساده في الأرض في بعض الحالات ، والتي قد يكون منها :غياب دولة القانون أو حماية نظام الحكم للفساد والمفسدين . . .

يصف الله سبحنه وتعالى هذا الأمر بأنه : ﴿خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ وقد يكون مما يعنيه ذلك ، أنه من مصلحتكم العملية في حياتكم الدنيا في هذه الأرض ، كجماعة، لا ترجون ثوابا ولا تخافون عقابا ، أن تعملوا على الالتزام بتنفيذ هذا الأمر ، في جوانبه التنظيمية والإدارية ، لأنه يحقق مصالحكم ويجنبكم الانحراف والفشل والفساد في الأرض على المستوى الذي قد يتعدى قدرات الإنسان الطبيعية على التحمل، وقد يكون منها أيضا : أنه في حال مقارنة هذا النظام مع غيره من الأنظمة قد يكون هو الأفضل.

يشكل حق الجماعة في نزع سلطة ولي الأمر في حالات التنازع أحد أهم أسباب صلاح ورشاد النظام الحكم ، وأحد أهم أركان ومكونات و ضمانات استقامة صراط أفراد وجماعات الذين آمنوا برسالة الإسلام الخاتمة وكما يعلم المؤمنون بهذه الرسالة بأن حجر الزاوية في صلاتهم والتي هي عماد دينهم هو الدعاء باستقامة الصراط وبذلك قد يشكل هذا الحق والأمر للجماعة أحد أهم مقاصد وغايات أحد أهم العبادات عند المؤمنين بالرسالة الخاتمة ، وقد يكون هذا الأمر من أهم الضمانات حتى لا ينزلق ولى الأمر لحالة الاستغناء وما ينجم عنها ، وربط كل ذلك بالإيمان بالله واليوم الآخر ليرفع مستوى أهمية وخطورة الموضوع عند المؤمنين بالرسالة الخاتمة لأعلي المستويات ، كما أن هذا الترتيب والتدرج في مصادر الإلزام : طاعة الله وطاعة الرسول وولى الأمر، والتزام المنهج العلمي والتحلل الأكبر من قانون وجدنا آباءنا وشيوخنا ومرشدينا وسادتنا و حكامنا ... يقولون ويفعلون مما يجنب المسلمين الكثير من أسباب الخلاف والتنازع ويبطل حجج وحيل تمكين أنظمة البغي والفساد ، وفيما تقدم ما يكفي من أسباب ومبررات التهديد بالخروج من دائرة المؤمنين بالله واليوم الآخر لمن لا يلتزم بالتنفيذ الكامل لهذا الأمر من المؤمنين بالرسالة الخاتمة.

جاء في أمر تأسس نظام الحكم في الإسلام : الأمر بطاعة الله وطاعة الرسول ، مما يعنى أن نظام الحكم في رسالة الإسلام الخاتمة يقوم على كل مكونات الرسالة : القانونية والسياسية والاجتماعية والعلمية والتعليمية والتربوية والأخلاقية ... والحقوق والحريات ، وما جاء فيها من معلومات وتعليمات وأمثلة .. ، وهذا بعض من الجانب الدستوري في نظام الحكم في الإسلام الحقيقي ، ولم يُفصل أمر التشريع حدود وماهية الأمر ولا الجماعة ولا نظام وآليات الشورى ، إنما ترك ذلك للجماعة وقانون ارتباط مستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم والطاعة المطلوبة مع الاستطاعة المتوفرة ، على أن يتطور النظام بالممارسة

والتجريب والمستوى المدني والحضاري لحياة الإنسان ومراحل المسيرة البشرية، مما يعني أن نظام الحكم والدستور في حالة تطور وتحديث دائم وهو ما لا يكون إلا بوجود حريات التعبير والنشر وسلطة كاملة للجماعة .

و من ذلك يمكن القول بأن نظام الحكم في الإسلام هو تجميع وتنسيق لجهود الأفراد والجماعات على مختلف المستويات لتحقيق متطلبات وحاجات كل الناس ، ويبدأ بتجميع أفرد الأسرة والأهل والعشيرة ... للبحث والحوار واتخاذ القرارات في أمورهم ، وهذه الوحدات هي صاحبة المصلحة والسلطات التشريعية والتنفيذية .. في نطاق وحدا تهم ، وتتجمع الوحدات في دوائر أوسع وأشمل للتنسيق وتوزيع المهام والصلاحيات ... ، وهكذا تتسع الدوائر لتشمل المنطقة والإقليم ...و سكان الأرض أجمعين ، وبطبيعة تكوين النظام لا توجد مكانة فيه للدكتاتوريات وسيطرة المراكز ولا العزل والتهميش .

و بما أن تصميم نظام الحكم الإسلامي بيد الجماعة ، وأن كل السلطات بيد الجماعة ، و من التشريع الملزم بتعطيل صلاحيات ولى الأمر في حالات التنازع ، وأن الجماعة هي صاحبة السلطة السيادية ، ومع أن هيكل وتصميم نظام حُكم الشورى وولاية الأمر والتعامل في حالات التنازع أمر تشريعي إسلامي ، إلا أنه يصلح ، ببعض التعديل في بعض الحالات ، لكل الجماعات الإنسانية في كل زمان ومكان ، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيفه بأنه نظام حكم مدني عند العلمانيين وبدونه لا يكون نظام الحكم إسلامياً عند المسلمين ، أما قيام المسلمين بطاعة الله والرسول ورد الأمر في حالات التنازع لله والرسول فقد يدخلهم في أبواب أكرمكم عند الله أتقاكم ، وإتباع أحسن ما أُنزل إليهم من ربهم ، أما عدم طاعة أنظمة الحكم بمسميات إسلامية لله والرسول وعدم رد الأمر في حالات التنازع لله والرسول فقد يدخلهم في أبواب الذين يؤمنون ببعض الكتاب و يكفرون ببعض ..، والذين فرقوا دينهم ، والذين يحملون الأسفار .. وأصحاب النواصي الكاذبة

الخاطئة ...، و﴿إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان:30] ، ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [المائدة]، ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [المائدة] ، ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [المائدة] ، ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [المائدة] .

و كل ذلك يشير إلى أن نظام الشورى وملحقاته يقوم على أساس وتأسيس علمي ويعمل على وضع أعلى نسبة من سلطة حقيقية بيد الجماعة ويعمل على تحقيق مصالح كل أفراد الجماعة بما لا يتناقض مع مصالح الآخرين المشروعة ، وأحسب أنه لا في الإسلام ولا في غيره من الرسالات السماوية وجد أمر أو تشريع من الأهمية والتفصيل وقوة الإلزام ما يشابه أو يداني هذه الحالة ، وقد يكون ذلك لأن التفريط والتخاذل في تنفيذ هذا الأمر يؤدي لانحراف نظام الحكم في الرسالة الخاتمة عن مقاصده وبالتالي انحراف وفشل أنظمته التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعدلية .. ويمكن لأنظمة البغي والاستبداد والفساد في الأرض ، ولذلك يحتاج هذا النظام لمواصلة البحث والدراسة والتطور الدائم ، والسعي الدائم لتحقيق أعلى مستوى سلطة حقيقية بيد الجماعة مقدور عليه ، لذلك لا يمكن فرضه بالقوة لتعارض ذلك مع تكوينه وآليات عمله وتسييره

وغاياته ، ولنهي الله سبحانه وتعالى عباده عن سيطرة بعضهم على بعض ، ولنفس الأسباب لا يمكن تأسيسه تحت ظل الحكومات الشمولية والاستبداد ، وهو لمصلحة البشر جميعاً من يؤمن بالله واليوم الآخر منهم ومن لا يؤمن ، وفي الالتزام بما ورد عن التعامل في حالات التنازع وأن أمرهم شورى بينهم ما يقفل الأبواب أمام الدكتاتوريات وأنظمة البغي بمسميات إسلامية وأسبابها ومبرراتها ، وفي الالتزام بطاعة ولى الأمر فيما لا تنازع فيه ما يقفل الأبواب أمام الفوضى وأسبابها ومبرراتها.

وعن : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الشورى] ، السعي للانتصار على البغي وإزالة أسبابه هو أيضا عمل جماعي يخضع لكل مكونات الرسالة الخاتمة وأساسها وتأسيسها العلمي ، والأساس والتأسيس العلمي لنظام الإدارة العامة والحكم فيها ولنظام الشورى .

مما تقدم يمكننا القول بأن رسالة الإسلام الخاتمة قد التزمت لحد الكمال بالأساس والتأسيس العلمي لتصميم نظام الحكم فيها ، ووفرت له ما يلزم من معلومات وتعليمات ، وأن هذا النظام يتأسس على تعامل الجماعة المباشرة مع الأمور والمواضيع ذات الاهتمام المشترك ويسعى لوضع أعلى نسبة من سلطة حقيقية بيد الجماعة ، ولكنه لا يدخل في تفاصيل ذلك ، بل يتركه للمجهود البشري والتطور ، ويصنف التنازع بين الناس والفساد كأهم المهددات للجماعة ولنظام الحكم وحياة الإنسان ودينهم وأمورهم ، كما يخضع النظام في تطوره لارتباط مستوى العلم والتعلم مع مستوى الدين والتدين، وفي الحديث عن الخلافة الراشدة كأول تجربة لنظام حكم إسلامي لما بعد فترة الرسول محمد ﷺ ، وحتى لا نظلم أنفسنا ولا غيرنا ، علينا أن نعلم بأن مستوى الطاعة المطلوبة يتناسب مع مستوى الاستطاعة المتوفرة.